

ملخص مداولات مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في الجلسة المنعقدة بتاريخ

16 جانفي 2018



عملا بأحكام الفصل 18 من القانون الأساسي عد 23 لسنة 2012 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 والمتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات والفصل 13 من القرار عدد 5 لسنة 2014 المؤرخ في 24 أبريل 2014 والمتعلق بضبط النظام الداخلي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، يُنشر الملخص التالي لمداولات جلسة مجلس الهيئة بتاريخ 16 جانفي 2018:

اجتمع مجلس الهيئة بتاريخ 16 جانفي 2018 برئاسة السيد محمد التليبي منصري (رئيس الهيئة) وبحضور السيدة والسادة: نجلاء إبراهيم، عادل البرينصي، أنور بن حسن، نبيل العزيمي، فاروق بوعسكر، نبيل بفون، أنيس الجربوعي، رياض بوحوشي، للنظر في جدول الاعمال التالي:

- 1- كيفية سدّ الشغورات في بعض الخطط المستعجلة على ضوء الإشكاليات القانونية التي شابت ملف الإنتدابات.
- 2- البت في مطالب الاعتراضات على التّسجيل.
- 3- المصادقة على روزنامة إنتداب الأعوان الإداريين وأعضاء الهيئات الفرعية.
- 4- المصادقة على روزنامة التكوين والإنتداب.
- 5- تعيين لجنة الصّفقات.
- 6- تفويض الإمضاء للمنسقين.

وبعد التّداول والنّقاش قرّر مجلس الهيئة ما يلي:

أولاً: في خصوص تفويض إمضاء رئيس الهيئة للمنسقين تقرّر مجلس الهيئة الإذن لرئيسها بالتّفويض لمنسقي الإدارات الفرعية حق إمضاء عقود إنتداب الأعوان للعمل لفترة محدّدة خلال الإنتخابات البلدية لسنة 2018 بالإدارات الفرعية التي يشرفون عليها.

ثانياً: قرر المجلس تغيير لجنة الصّفقات لتصبح كما يلي:

- أنيس الجربوعي: رئيساً

- نبيل العيزي: عضو

- فاروق بوعسكر: عضو

- مروان معيز: عضو

- وليد علوشي: مكلف بالكتابة القارّة للصّفقات.

ثالثاً: بخصوص خطة أعوان قاعة العمليّات في الهيئات الفرعيّة والتي إقترحها العضو رياض بوحوشي، قرر المجلس إعادة صياغة الخطة إلى خطة المتابعة والتقارير (PMO) على أن يكون بها عونين كأقصى حد لكل هيئة فرعية.

رابعاً: قرر المجلس المصادقة على الروزنامة المعدّلة للإنتدابات المتعلقة بالأعوان الإداريّن وأعضاء الهيئة الفرعية حسب الوثيقة المصاحبة.

خامساً: قرّر المجلس المصادقة على الروزنامة المعدّة من لجنة التّكوين.

سادساً: وبخصوص مسألة سدّ الشغورات في بعض الخطط المستعجلة على ضوء الإشكالات القانونيّة التي شابت مناظرة الإنتداب في تلك الخطط قرّر مجلس الهيئة إلغاء المناظرة واللّجوء إلى الإنتداب المباشر على أحكام الفصل 31 من القانون الأساسي عدد 23 المحدث للهيئة. ومن جهته طالب العضو أنور بن حسن عرض تقرير التّدقيق الخاص بالميزانية لسنة 2017 والتقرير الخاص المتعلّق بصفقة الهيئة مع إتّصالات تونس على أنظار المجلس.

وفي السّياق ذاته طالب المجلس الإدارة التّنفيذية بتسوية وضعية 3 مديرين مباشرين صلب الهيئة للمصادقة عليهما.

كما قرر المجلس الإذن للإدارة التّنفيذية بصرف مستحقات السيّد نبيل العيزي الخاصّة بفترة عمله بالهيئة المركزيّة خلال سنة 2014 وبمتابعة النّظر في إجراءات تسوية وضعيته خلال عمله بالهيئة الفرعية بفرنسا 2 سنة 2014.

وصادق المجلس على روزنامة تخص لقاءات إقليميّة مع الأحزاب ومكوّنات المجتمع المدني خلال شهر فيفري القادم.